

من الدولة إلى التجديد (1): في نقد الحداثة واستعادة معايير الحكم

هبة رؤوف



[الجزء الأول](#)

[الجزء الثاني](#)

[الجزء الثالث](#)

عن الحداثة والمأسسة:

تعد فكرة التنظيم المؤسسي واعتبار المؤسسة المعقدة وسيط التغيير ومحضن الأيديولوجيا وفصلها عن الجماعة الاجتماعية الأوسع من باب التمايز والاستعلاء (لا من باب التخصص والأداء) فكرة حديثة بامتياز، صعّدت مع تجربة الحداثة الغربية ونشأة الدولة وتأسيس الجيوش وتحويل الوظائف للآلة البيروقراطية وتحرير الدولة من المسؤولية أمام الجماعة وإعلانها احتكار القوة وحيازة الرشد، حيازة كاملة.

بالتوازي مع هذا، تتوارى الذات الفاعلة -الفردية والجماعية- وراء ركاب المؤسسات المتخصصة، ولا يسمح لها بتجاوز المساحات ولا الحركة خارج الدور المرسوم الذي يحدده القانون أو اللائحة أو القواعد. ويُعاد تشكيل كل المجالات على صورة الدولة الحديثة، فهي أقوى المؤسسات والمحتكرة للسيادة، وهي التي تبسط سقفاً على المؤسسات وتزعم الفصل بين السلطات، رغم أنها كلها تحت سيطرتها، وتحدد وحدها مفهوم الأمن القومي وتحرص على سرّيته، وتستقل بتقدير مصلحة الجماعة، ولها وحدها الحق في استخدام أدوات القتال للمنظم- في الداخل، وإعلان الحرب وتقدير ضرورتها وتحديد تحالفاتها في الخارج، دون أدنى مسائلة أو محاسبة؛ إلا عن تفاصيل صغيرة، وفي حدود، مع كفالة الحصانة لرجالها وضمن السرية لمفاتها والتجهيل لتواريخها، وإطلاق إعلامها على من تريد ومكافأة من ترضى عنه.

لكن القوة وحدها لا تملك إكراه الناس على الطاعة لفترة طويلة، حيث أن الخضوع الفكري للأطر الأيديولوجية والفكرية وخلق "شرعية" للمؤسسات والتنظيمات أمر في غاية الأهمية، فتنتم محاصرة العقل بمنطق العجز الفردي وإعلاء قدرة المؤسسة وحكمتها وخبرتها، والتشكيك المستمر في صواب الفطرة والحدس الفردي، وترسيخ يقين بأن القيادة هي "من تعرف أفضل" و"أنك ليست لديك الصورة الكاملة"، مع التلويح بالنّبذ لمن يُظهر رأياً متفرداً؛ بغرض التخويف من الإقصاء، أو خسارة الانتماء وسحب العضوية أو الجنسية، أو نقض المكانة، وربما إنهاء الوجود ذاته.

الثقب الأسود للحداثة .. وما ابتلعه:

في دراسة منشورة عام ٢٠٠٤ عن الخيال السياسي للإسلاميين (قمت بتلخيص وتبسيط أهم أفكارها ونتائجها في مقالات عديدة نشرتها بين عامي ٢٠٠٤-٢٠١٠) (1) ذكرت أن الاشتباك مع "صورة" الدولة الإسلامية في أذهان المنتمين للصحة الإسلامية ضرورة؛ حيث إنها تماثل الدولة القومية الحديثة من حيث البطش والاختراق لكل المساحات والهيمنة على الأفراد والاحتكار للرشد والحديث باسم الأخلاق وفرض التقوى وتقنين المعروف ومصادرة قوة المجتمع وقدرات الفرد. وقد بدأت عام ٢٠٠٧ في تدريس مادة الحركات الإسلامية كأستاذ زائر في الجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث امتد الحوار والبحث مع طلابي عاماً بعد عام سعياً لفهم "ما هو الإسلامي في الإسلام السياسي وما هو السياسي فيه" أي: ما هو حقاً نصيب الحركات والتنظيمات الإسلامية من الإسلام؟ وما ثقل السياسي ومقوماته وشروطه في رؤيتها وحركتها؟، كيف نفهم وكيف نقيس وكيف نُسمّي الظواهر وأخيراً كيف نحكم على التطور والآفاق؟ .

كانت المادة تبدأ بالبحث أولاً في نشأة الدولة العربية وتطورها وبنيتها وتحولاتها، ثم ننتقل لفهم الحركات الاجتماعية والنظريات المختلفة بشأن قديمها وجديدها، الصلب منها والرخو، ثم ندرس طبيعة المجال العام والمجتمع الأهلي في دار الإسلام في تطوره

التاريخي واستقلال العلم والقضاء والتعليم والأوقاف، وأثر ذلك على تحجيم استبداد السلطة وحماية الشريعة، ثم ما هي الشريعة ابتداءً؟ ووزن الأخلاق والجماعة وذمة المؤمنين فيها، ومساحة الاجتماعي والثقافي في دائرتي القضاء والفتوى، ثم نشأة ومسارات العلمنة والتحديث، ثم عقود الاستعمار وعرس جذور القومية والمؤسسية والدولة العلمانية وتأميم كل مساحات الأهلي والشرعي والوطني، وبعد أن يوشك الفصل الدراسي على الانتصاف ويبدأ الطلاب في التلمل من هذا الكم من القراءات "خارج الموضوع" (كما يظنون) نبدأ في دراسة الحركات الإسلامية الكبرى ويجري الطلاب بحوثهم على أي حركة يختارونها من الشيشان للبلقان لأفريقيا لآسيا .. للامتداد في العالم الغربي.

حينها كان الطلاب يدركون أهمية الدراسة النظرية وأدواتها المفاهيمية في الفهم والتحليل والتصنيف وبحث العلاقات والتحويلات والمحطات والتحالفات. وكنت أشجع الطلاب على أن ينتقوا -إن أحبوا- مقارنة مع حركة إسلامية خلاف التي يدرسونها أو حركة غير إسلامية بالكلية ليفهموا المشتركات والفروق.

وما استقر عندي عبر سنوات من البحث والمعاشية هو أن معظم "التنظيمات" الإسلامية هي بنية حدائنية بامتياز، بعيداً عما تقوله هي عن نفسها أو كيف يصنفها غيرها: التقسيم والتعقيد وتوزيع المهام بشكل يقسم المسؤوليات ويحجب المبررات ويخلق الحُجُب بين المستويات، وبناء الطاعة على الثقة لا المساءلة، ومركزية القيادة، والفصل بين من هم داخل التنظيم ومن هم خارجه، وغياب الشفافية في التمويل وانعدام المساءلة في التصرف وتحمل التبعات عند الخطأ (الذي هو دوماً اجتهاد مأجور)، وخلق ثقافة خاصة بالمنتسبين وأدبيات خاصة بالتنظيم/الهيكل تعيد تأويل المرجعية في أصولها وتخلق نصوصاً يحفظها المنخرطون بأكثر مما يطلعون على العلوم الشرعية أو المصادر الأصلية، بالإضافة إلى الضيق بالنقد واتهام صاحبه، وبناء معالم سلوكية تحقق الاختلاف عن الآخرين حتى وإن خالفت أحياناً ما في الأصول من سعة وسقطت في تقليدية كامنة غير واعية، وتحقيق الشعور المستمر بالتميز والمفاصلة. والأهم: اعتبار الوصول للسلطة هو غاية التمكين واعتبار الفشل مؤامرة، والكوارث ابتلاءات لا توجب الإقرار أو الاعتذار أو المراجعة أو تنحي المسؤول عنها؛ لوضوح افتقاده القدرة والأهلية، أو طرح أي احتمال للفساد والهوى ("عصمة" خفية من نوع ما).

ينطبق ما سبق على تلك التنظيمات كما ينطبق على أي تنظيم أيديولوجي حدائني- خاصة التنظيمات اليسارية- وفي الحالتين هناك رفض لفكرة "السنن" المشتركة إنسانياً وركون لمنطق "الاستثنائية التنظيمية" والذي يشيع بين أعضاء التنظيم (كجزء من عقلية المفاصلة).

يدرك باحث العلوم السياسية مبكراً أن علة البحث في "الدولة الإسلامية" هو شق الدولة وليس شق الإسلام (2)، ذلك أن من يأتي من خلفية النظرية والفلسفة يعلم جيداً الجدل حول منطق الحدائنية وفكرة الدولة القومية وآفاتها بل وكوارثها التي لم ينكرها اليسار ولا اليمين- ناضل اليسار ضدها لبناء مجتمع اشتراكي، فإذا بالنموذج السوفيتي يقيم دولة كالتنين تفوق تصور هوبز عن الدولة المتسلطة المتغولة المتجسدة في شكل الحاكم (Leviathan)، واختطف الفاشيون خيار الديمقراطية وأدخلوا العالم في حرب عالمية، واعترف بمخازيها الليبراليون، لكن قالوا إنها أفضل صيغ القوة والسلطة، ولا بديل، للأسف، مع محاولة إدخال السوق والمجتمع في شراكة "متوهمة" وكأن المدني يمكن أن يقف على قدم متساوية مع شبكات الرأسمالية وسلاح السيادة الذي تقبض عليه الجيوش الواقعة من وراء ساتر الديمقراطية تطيح بها متى شاءت.

محاولة لقلب نظام التفكير في الحكم:

وحين قامت الثورة كنت أرى أن هناك قواعد مفقودة للتفاوض مع العسكر كتبتها في حينه(3)، وحذرت من سطوة فكرة الدولة على الحركة، والثقة بالتنظيم أكثر من الثقة بالشارع. ولم أفهم كيف توقع الإخوان أن بإمكانهم حماية برلمان ثورة بكوادرم الشبابية، أو قصر رئاسة بكوادرم التنظيمية. كيف لا يرون أن هذا يعني أنهم في نفس اللحظة التي يواجهون دولة قديمة يتحركون على صورتها ويستبطنون أدواتها؟ وفوق ذلك يغفلون عن أن الأجهزة الأمنية والسيادية التي أحجمت عن القيام بدورها ستمتنع، تعففاً، عن إسقاطهم. وكررت مراراً أن دولة الحداثة والاستعمار ثم التبعية كجهاز ومنطق مؤسسي لا يمكن "أسلمتها"، وأن علينا واجب الاجتهاد في كيفية "الانتقال" للسلطة والإدارة السياسية التي نريد، بدون دفع ثمن سقوط أنقاض هذه الدولة فوق رؤوس الناس. وهو خيار صعب ويستلزم بناء إجماع وطني وتيار رئيس وعقد اجتماعي مغاير وخريطة قوى جديدة؛ ولذلك لا يمكن اعتبار دستور 2012 بحال خطوة على هذا الطريق (بله 2014) فما انتهت له الجمعية التأسيسية من مسودة 2012 كان في تقديري لا يحمل أي "إسلامية"؛ لأن أسس الدولة وألئها وتقسيم السلطة والقوة فيها لم يتم تغييره (خلاف عجز واضح في إدارة الخلاف السياسي من كل الأطراف)، لكن السياسة البراغماتية فرضت منطقتها، والنواة الأمنية للدولة فرضت "سيادتها". وتطورت الأمور على النحو الذي يعرفه الجميع، والذي من العبث الحديث عنه كمؤامرة حيث إن من يشتغل بالسياسة تعد وظيفته الأساسية التعامل مع المؤامرات والتحالفات والتحديات، خاصة أنه تم عمداً تجاهل كل أصوات التحذير والنقد والخلط المذهل بين منطق الدعوة ومنطق الدولة، وغلبة عقلية التنظيم على قواعد الحكم الراشد.

التنظيمات ومعيار الإسلامية

نرجع للسؤال المركزي: ما الإسلامي في التنظيمات "الإسلامية" إذًا؟

هل هو المشروع الفكري الذي يحلم باستعادة خلافة على صورة إمبراطورية أدى ضعفها لهزيمتها؟ أم المشروع الذي يختزل الشريعة في القانون لتناسب حجم ومنطق الدولة القومية التي ترى القانون وحده فرس الرهاذ؛ لأنها تحتكر صنعه وتفسيره وتطبيقه؟ أم التنظيم الذي يقوم على فلسفة المؤسسات الحداثية والذي جاءت محنته نتيجة فرط براغماتيته، وليس فرط مثاليته، كما كان متوقعاً، وعلى حساب رأس المال الأخلاقي؛ بل والفقه الذي يرفع هو لافتته؟

هل هذا وقت إدراك أن مشروع الإخوان المسلمين مشروع حداثي؟ وأنه لو كان اعترف بذلك لربما حقق نتائج أفضل سياسياً، وأن الإسلام سيظل في انتظار مشروعه التجديدي المجهّز من خارجه تارة، والمخدول من داخله تارة أخرى؟

هذا ليس هجوماً على الإخوان ولا تفكيكاً لمشروعهم، لست معنية بذلك، فهذا مسعى سياسي، وهذا النص غايته المسعى الحضاري والذي يبدأ من الأمة، هذه محاولة وضع ملامح لتقييم مختلف للمئة عام الأخيرة، وإدراك أن سقوط الخلافة لم يكن بسبب ضعف دولة الإسلام فحسب بل بسبب ضعف كل الدوائر العلمية والمجتمعية التي لم تنجح في الصمود في مواجهة جيوش الغزو، ولا سلب ونهب الدول الاستعمارية للتراث وللثروة، ثم مصادرة الدولة الاستبدادية العسكرية بعد الاستقلال لمساحات

الفعل الأهلي والأوقاف ومعاداتها الصريحة لاستقلال التعليم والفقهاء والقضاء وليكون حكماً عليها، عقلاً وأحكاماً وعدالة، وتأميمه كي يكون محض أداة في يدها.

نحتاج أن نتذكر دائماً أن سقوط الخلافة سبقه مشروع تجديد أطاح به الاستعمار وانشغلت عنه التيارات والتنظيمات بشواغل السياسة أو بأعباء الدعوة، فترجع الاهتمام بالتجديد وملفاته والفهم ومعاييرها، والتماهي الذي ذكرناه مع مفهوم الدولة الحدائثية مع خيال الدولة الإسلامية هو محض تابع لهذا الخلل، وأن استعادة قيمة التفكير هي الفريضة التي غابت في ظل إعلاء منطق التنظيمات والاستسلام لظن أن ما نقف عليه وأمامه وتحتته يحتاج فقط إلى "أسلمة" فحسب. وقد تم التحذير منذ أكثر من عقد كامل من أن آفة المناقسة على الحكم هي استنباطها لذات معايير الفهم وإصدار الأحكام العقلية، وأن فقراً شديداً في الفقه الشرعي والسياسة الشرعية يغلب على أبناء الصحو؛ بل وقياداتها التي لا يغنيها ترديد المقولات العامة والشعارات، فإن لم تكن في السنوات الأربع الماضية عبرة لأولي الأبصار فمتى سيتنبه لهذا؟ ومتى سيتم الإقرار من أجل تجاوز مئة عام من الارتباك والشتات المنهجي والمفاهيمي؟

في ظل ما سبق هل ما زالت "الدولة الإسلامية" كما صورتها الأجيال عبر مئة عام هي الإجابة على سؤال النهضة واستعادة عزة الأمة وبناء الخلافة وإقامة الدين وإصلاح العالم؟

الرأي عندي أن الأمة والشريعة هما الإجابة، وهي ليست إجابة سهلة، فقد تتخطفها تنظيمات مسلحة حظها من الفقه قليل ومعرفتها بالعالم أقل، وقد تهوي بها مصالح السياسة والاقتصاد في مكان سحيق، وقد تُفشلها الخلافات والنزاعات، وهي تحتاج استعادة منطق الشورى من برائن جموح وتغول صورة الدولة قبل تصور صيغ المؤسسات، وتمكين الدين قبل تأسيس السلطان، وفهم الشريعة في مسالك الاجتماع والاحتكام قبل مسعى التقنين والإرغام، واستقلال الفقه قبل تحديد الوجهة وبدء السعي والحركة. الخلاصة: نحتاج عقلاً مختلفاً لا يسير على قضبان السلطة ولا يُغَيَّب خلف قضبان الاستضعاف والمظلومية؛ فيولع بالغالِب ويستتصر بالطغاة ويركن لدين الظالمين ودينهم، وهو لا يدري، وينتظردوماً أن يكون القائد: كيان مستبد. مأمول عدله.

فهل للقوة مكان في أفق هذا التصور؟ قطعاً، القوة بكل مقوماتها وأبعادها. وهل للقانون والعدالة مساحة؟ بالتأكيد، العدالة كقيم وفضاء مجتمع قبل الأكواد والأنظمة القانونية. وهل للشريعة مكانة؟ بلا جدال. ولدينا الكثير في هذا المجال من جهد القرون وتجديد الباحثين الذين شغلوا بمستجدات العلم والعالم منذ عقود في مجال الاجتماع والاقتصاد والتعليم والتشريع وعلاقات القوة ورؤى العلاقات الدولية والاجتهاد الفقهي. ما ينقصنا هو تصور مختلف للسلطة والسيادة يخرج من أسر الانبهار بالحدائث، والشعور بالصغار أمام المستعمر والرغبة في التوافق معه. ويعيد بناء تصورات شعوب تماهت مع الاستبداد ونسيت العدل. واستبطنت ذلك في نظمها الثقافية وتنظيماتها الاجتماعية والمجتمعية والحركية؛ بل والعلمية.

هذه مجرد مقدمة لتفكير بشأن تقييم جديد للحدائث المقيمة في العقول وإن بارزتها الألسنة، وسعي موصول لتلمس رؤية تجديد "أمر" هذا الدين.

(1) نُشرت بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، وتم نشر مقال بمثابة مسودة لورقة بحثية بمجلة الديمقراطية الصادرة عن مركز الأهرام العام الماضي، بعنوان "ما بعد الإسلاموية: رؤية نقدية". وسلسلة المقالات كانت تحت عنوان (أحلام العصافير)، و(العقل السياسي والتحرر من الدولة)، وغيرها.

(2) ورد هذا حوار أجرته الكاتبة مع مجلة الـ (Deomcracy Open) حين سألتها المحاورة عن رأيها بالدولة الإسلامية؟ فأجابتها أنها ليست لها مشكلة مع "إسلاميتها"، ولكن المشكلة مع "الدولة" ذاتها. [الرابط](#)

(3) [الفريضة الخامسة.. مسارات ومدارات](#)